مجتمع

قتلى جراء عاصفة ضربت جنوب شرقي البرازيل

تعمل فرق إنقاذ برازيلية جاهدة تحت أمطار غزيرة لمساعدة ضحايا العاصفة الشديدة التي ضربت جنوب شرقي البلاد في نهاية الأسبوع، خصوصاً ولاية ريو دي جانيرو، وأسفرت عن مقتل 12 شخصاً على الأقل. وقال الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، ليل السبت - الأحد، إن مآسي بيئية مماثلة تتفاقم مع تغيّر المناخ، وإنّ الآلاف تُركوا بلا مأوى بسبب العاصفة، معرباً عن تعاطفه مع الضحايا، ومؤكداً أنّ حكومته تعمل مع السلطات المحلّية «للحماية من الفيضانات ومنع حدوثها وإصلاح الأضرار الناجمة عنها». (فرانس برس)

تحرير 287 تلميذاً خطفهم مسلحون في نيجيريا

أعلنت لاية كادونا النيجيرية، الأحد، تحرير ما يقرب من 300 تلميذ وموظف من دون أن يصيبهم أي أذى بعدما خطفهم مسلحون من مدرسة في شمال البلاد، وذلك قبل أيام من الموعد النهائي لدفع فدية طلبها المسلحون. وقال مصدر أمني إنه أُنقِذ التلاميذ في منطقة غابات بولاية زامفارا المجاورة، واصطحبهم الجيش لإجراء فحوص طبية قبل إعادتهم لأسرهم. وخطف المسلحون 287 تلميذاً في السابع من مارس/ آذار، وهي أول عملية خطف جماعية في البلاد منذ 2021، عندما خُطف أكثر من 150 طالباً من مدرسة ثانوية في كادونا. (رويترز)

إنهاء الكابوس في غزة

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، الأحد، إن «أي هجوم جديد في قطاع غزة سيجعل الأمور أسوأ بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين والرهائن ولجميع شعوب المنطقة»، وذلك على خلفية تهديدات إسرائيلية باجتياح مدينة رفح المكتظة بالنازحين. والسبت، جدد غوتيريس من رفح المصرية دعوته إلى وقف إطلاق النار وإنهاء «الكابوس» الذي يعيشه سكان غزة، وقال إن «الفلسطينيين من أطفال ونساء ورجال يعيشون كابوساً لا ينتهي في ظروف كارثية». مضيفاً: «لا شيء يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني. الآن، وأكثر من أي وقت مضى، حان الوقت لوقف فوري للنار لأسباب إنسانية»، موضحا أنه أتى «حاملاً أصوات الغالبية العظمى من دول العالم التي سئمت ما يحدث. هُدمت المنازل وقضت عائلات بكاملها في ظل المجاعة التي تحدق بالسكان». والأحد، قالت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إن قوات إسرائيلية اقتحمت مجمع ناصر الطبي ومستشفى الأمل في خانيونس في جنوب قطاع غزة، وسط إطلاق نار كثيف. وأشارت الجمعية إلى أن «قوات الاحتلال تقوم بأعمال تجريف في محيط مستشفى الأمل، وجميع طواقمنا تحت الخطر الشديد، ولا تستطيع الحركة نهائياً». ولجأ آلاف النازحين إلى مجمع ناصر الطبي هرباً من العمليات العسكرية الإسرائيلية، وقد بدأ العمل داخل المستشفى بشكل تدريجي بعد إجراء إصلاحات وتوفير معدات وأجهزة طبية.

(الأناضول، فرانس برس)

(محمد عابد/ فرانس برس)

غموض يلف مصير المصالحة الوطنية الليبية

طرابلس ـ **أسامة علي**

لم يتبق على الموعد المحدد لعقد المؤتمر الجامع للمصالحة الليبية في يوم 28 إبريل/نيسان المقبل سوى بضعة أسابيع من دون أن تحدد الأطراف المستهدفة بالمصالحة، أو أجندات المؤتمر، أو مواقف الأطراف الفاعلة في المشهد الليبي من المشاركة فيه. والأربعاء الماضي، جدد نائب رئيس المجلس الرئاسي عبد الله اللافي التأكيد على ضرورة عقد المؤتمر بمشاركة كل الأطراف لضمان إحراز تقدم في ملف المصالحة باعتبارها مفتاح الحل في ليبيا. جاء ذلك أثناء استقبال اللافي وزير الشؤون الخارجية الكونغولي جان كلود جاكوسو، ومستشار الاتحاد الأفريقي للمصالحة الوطنية محمد حسن اللبات، لبحث مستجدات ملف المصالحة الوطنية، والتحضيرات لعقد المؤتمر، وفق بيان صدر عن المجلس الرئاسي.

ويشرف المجلس الرئاسي على ملف المصالحة، وعقد العديد من الجلسات التحضيرية، آخرها مؤتمر في نهاية فبراير/شباط الماضي بعنوان «دعم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية»، جرت خلاله مناقشة «مشروع قانون ذات البين». وأكد المجلس الرئاسي، في بيان عقب المؤتمر، أن «ملف المصالحة استحقاق وطني، ويأتي في وقتٍ حساس، ويمثل تحدياً كبيراً في إدارة مشروع المصالحة الوطنية عبر واحد من أهم مساراته وهو العدالة الانتقالية». ويعتبر الناشط في مجال المصالحة الوطنية جمال الرياني أن ربط ملف المصالحة بالوضع السياسي الحاصل الآن «هو أحد أسباب الفشل المبكرة. نشيد بدور المجلس الرئاسي في الدفع بملف المصالحة إلى السطح، واستمرار الجهود دليل على ذلك، لكن الملف يجب أن تجري فيه خطوات على المستوى الاجتماعي، ولو بشكل أولي، لبناء القواعد قبل توسيع المشاركة لتشمل شخصيات على علاقة بالصراع السياسي الذي انسدت كل سبل حلوله».

وينتقد الرياني، في حديثه مع «العربي الجديد»، المشاركة الخارجية في المؤتمر، سواء من قبل الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة، مؤكداً أن «كلا الجهتين لم تنجح في تحقيق أي مصالحة في أي بلد فيه نزاع حول العالم، والأمم المتحدة فشلت في تحقيق المصالحة بين السياسيين في ليبيا طوال سنوات، بل كانت جزءا من الفوضى في مناطق النزاع في أكثر من دولة، ونطالب بضرورة أن تكون مباحثات ومناقشات المصالحة ليبية من دون تدخل دولي، وأن تكون على المستوى الاجتماعي في المرحلة الأولى».

ويتساءل الرياني عن هوية الأطراف المعنية بالمصالحة المستهدفة بالمشاركة في مؤتمر سرت، ويقول: «حتى الآن، لا يبدو أن هوية الأطراف واضحة على الرغم من اقتراب موعد المؤتمر، وإذا حدث وكانت أغلبية الممثلين سياسية، فالمؤتمر لن يكون هدفه المصالحة في مستويات أوسع وأعمق بقدر ما سيكون وسيلة لإيجاد حل سياسي بين الخصوم. جملة من الإجراءات تشير إلى أن ملف المصالحة متجه للاستغلال السياسي بدلا من أن تتجه الجهود إلى فتح ملف العدالة الانتقالية، وهو أساس للمصالحة من خلال جبر الضرر ورد الحقوق، وقد رأينا المجلس الرئاسي يصدر قراراً بضم مصابي حروب خليفة حفتر إلى هيئة رعاية أسر الشهداء الحكومية». وقبل أيام، أعلن المنفي تراجعه عن قرار ضم شهداء وجرحى قوات حفتر في المنطقتين الشرقية والجنوبية إلى الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء والمفقودين، وذلك بعد أن احتشد العشرات من المحتجين أمام مقر المجلس الرئاسي، وطالبوا بسحب القرار.

ويعتبر الرياني أن هذه الواقعة كافية لاستشراف الفشل، متسائلاً: «كيف يمكن أن يكون المنفي مشرفاً على المصالحة الوطنية وهو طرف على طاولة حوار تضم خمسة خصوم في الصراع السياسي»، في إشارة إلى مبادرة البعثة الأممية لطاولة الحوار الخماسي التي دعي إليها المنفي، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، واللواء المتقاعد خليفة حفتر. في المقابل، يثني الناشط المدني عيسى الطلحي على جهود عقد مؤتمر المصالحة، معتبراً أن «مجرد انعقاده هو خطوة مهمة تعزز ضرورة استمرار الجهود، ومجرد شعور الأطراف بالحاجة إلى المصالحة والحوار في حد ذاته مكسب».

ويضيف الطلحي لـ«العربي الجديد» أن «ملف المصالحة لا يمكن فصله عن حالة الخلاف السياسي، بل هو أساسي للتوجه نحو تفكيك الخلافات، والمصالحة جزء منها سياسي، ولا أحد ينكر أن الانتخابات مطلب وطني، ويمكنها أن تعزز الشعور بالتصالح».

وفي مطلع فبراير الماضي، استضافت الكونغو برازفيل مؤتمراً مصغراً للمصالحة الليبية ضم عشر دول أفريقية معنية بالملف الليبي، وشارك فيه رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، بهدف التحضير للمؤتمر الجامع المقررة إقامته في مدينة سرت، وأكد بيان مؤتمر الكونغو ضرورة اتخاذ آليات فعالة من أجل إدماج دول الجوار الليبي في أعمال اللجنة الأفريقية بشأن ليبيا في الاتحاد الأفريقي.

دمج أنصار النظام السابق

أعلن مجلس النواب الليبي، الأربعاء الماضي، تعديل قانون العفو العام الذي أصدره في عام 2015، لضم مرتكبي الجرائم خلال الفترة التي سبقت عام 2011، ومحوها من سجل السوابق الجنائية للمستفيدين من القانون، في استجابة لمطالب أنصار النظام السابق بشأن تسوية أوضاعهم القضائية قبل المصالحة الوطنية.

تحقيق

نساء غزة

قص الشعر بسبب قلة المياه ومستلزمات النظافة

قررت العديد من نساء قطاع غزة، من مختلف الأعمار، وفي مختلف المناطق، التخلي عن شعرهن. بعضهن فعلن ذلك خلال رحلة النزوح، وآخريات قمن بقص الشعر بعد الوصول إلى أماكن النزوح

غزة ـ **أمجد ياغي**

في مدينة رفح المكتظة بالنازحين، تعيش النساء حالة من انعدام الخصوصية وسط صعوبة تأمين مقومات الحياة، فمنهنّ من لا تملك تبديل ملابسها نتيجة النزوح الفجائي الذي اضطرهن إلى ترك كل ما يملكن، وآخريات يصارعن لرعاية أطفالهن دون الالتفات إلى العناية الشخصية بأجسادهن، ما اضطر بعضهن إلى قص شعر الرأس للتحايل على أزمة عدم وجود مستلزمات النظافة الأساسية، وتلوث المياه. ومع تعدد الأسباب المتعلقة بالنظافة، تظهر أسباب أخرى لها علاقة بالمكان الذي يوجدن فيه، فالغالبية نازحات، وهن بالتالي مجبرات على ارتداء الحجاب طوال الوقت لأنهن يشتركن في مكان الإقامة مع عائلات أخرى، أما من يعشن في خيمة فإنهن لا يملكن الخصوصية الكافية لخلعه. قررت نائلة أسامة (34 سنة) قص شعرها الطويل، لكن كانت تلك اللحظات صعبة، حتى إنها استغرقت وقتاً طويلاً قبل أن تتمكن من ذلك، وظلت تنظر إلى المرآة الصغيرة التي حملتها أثناء رحلة النزوح بحزن وحسرة قبل أن تفعل، وقد بكت كثيراً بعد قص شعرها كانها فقدت كنزاً، فالشعر من أغلى الأشياء التي تملكها المرأة.

بعد أن انتهت نائلة من قص شعرها، قامت بفعل الأمر ذاته مع طفلتيها، وقد استخدمت مقصّاً استخدمته نازحات أخريات لنفس الغرض. تقول لـ«العربي الجديد»: «كانت دموعي تنهمر بينما أقص شعري بيدي، فأنا لا أملك المال حتى أذهب إلى من يقوم بقصه لي، وليست لدينا رفاهية الذهاب إلى صالونات التجميل أصلاً في ظل النزوح والتشرد. لكني مضطرة إلى ذلك، فالشعر الطويل أزمة كبيرة في هذه الأوضاع المأساوية، والمياه ملوثة، وتضر بالشعر والبشرة، ولا تتوفر وسائل لرعاية الشعر، ولا حتى وسائل النظافة العادية. حين اتخذت القرار، لم أكن أجد المقص، وأعارتني إياه سيدة من الخيمة المجاورة، وكانت قد قامت بقص شعرها قبلي».

تضيف «فعلت نفس الشيء مع طفلي حسام (7 سنوات)، والذي كان شعره كيرلي، وقد بكى هو الآخر عندما قمت بقص شعره، ثم كررت الأمر مع طفلتي لُجين (4 سنوات). كان القرار صعباً، فأنا أنثى، والشعر فيه قوام نفسي وجسدي، وإحساسي بالأنوثة، حتى لو كانت المرأة الفلسطينية معروفة بقوتها، كما أنني أرتدي ملابس الصلاة طوال الوقت لأننا نعيش داخل خيمة تضم نحو 20 فرداً من الرجال والنساء». ورغم إغلاق صالونات التجميل المخصصة للنساء التي كانت قبل العدوان الإسرائيلي تعتمد في عملها على الأفراح والمناسبات السعيدة، إلا أن عدداً قليلاً منها أعاد فتح أبوابه من أجل تلبية مطالب النساء، وخصوصاً قص الشعر بالتزامن مع عدم القدرة على المحافظة عليه، أو حتى غسله وتصفيفه بشكل متكرر.

تملك نوال عمر صالون تجميل في منطقة البلد بمدينة رفح، وتشير إلى أن إقبال النساء على قص الشعر خلال الفترة الأخيرة يقترب من 80 في المائة من أعداد الزبائن المتزايدة نتيجة وجود عشرات الآلاف النازحات في محافظة رفح التي باتت أكثر محافظات القطاع اكتظاظاً، لكنها تشدد على أن كثيرات تظهر عليهن أعراض أمراض جلدية، فضلاً عن تساقط الشعر والهزال، وأنه بناء على خبرتها في هذا المجال، طلبت من كثيرات من الزبائن سرعة الحصول على العلاج. تضيف عمر مقصّاً استخدمته نازحات أخريات لنفس الغرض. تقول لـ«العربي الجديد»: «كانت استقبلنا نازحين من أقاربنا وأصدقائنا، وكنا نعمل على تأمين حاجياتهم كضيوف وفق عاداتنا وتقاليدنا، لكننا أصبحنا لا نستطيع تأمين احتياجاتنا مثلهم، لذا اضطررت إلى فتح صالوني الصغير في منطقة البلد، وهناك إقبال من النساء على قص الشعر، والعلاج بالبروتين. المياه المالحة والملوثة أهلكت أجسادنا من الداخل والخارج، واضرت بالشعر والبشرة، وبعض النساء لا يمكنهن الاستحمام كما اعتدن قبل العدوان، ما يصيبهن بالأمراض الجلدية، ويضطرهن إلى قص الشعر الطويل، وبعضهن طلبن قص شعرهنّ بالكامل، وقمت بفعل ذلك عبر ماكينة حصلت عليها من حلاق رجالي، وبعض الفتيات اللاتي يحضرن إلى الصالون أصيبت بشرتهن وفروة رأسهن بالأمراض نتيجة انتشار الجراثيم، وعدم استطاعتهن الاستحمام». اضطرت كاميليا دبب (29 سنة) إلى قص شعرها بالكامل، لأنها لا تملك في الفترة الأخيرة المكان ولا الإمكانية التي تتيح لها القيام بغسله كما اعتادت سابقاً، فمستلزمات الغسل غير متوفرة، والمياه ملوثة، والمياه المتوفرة مخصصة للشرب، ولا يمكن إهدارها على غسل الشعر، والشيء الوحيد الذي يهون عليها الأمر أنها تواصل ارتداء الحجاب، وبالتالي لا يرى أحد أنها قامت بقص شعرها. تقول دبب لـ«العربي الجديد»: «قبل العدوان، كنت أستخدم شامبوهات طبيعية للعناية بشعري، وبعد النزوح أصبحت أستخدم الصابون السيئ الذي نحصل عليه ضمن المساعدات التي تقدم لنا داخل مراكز الإيواء في المدرسة التابعة لوكالة أونروا، وقد تسبب في تدمير شعري. عندما قررت قص شعري لم أجد مساحة خاصة لفعل ذلك، فذهبت مع عدد من الفتيات اللواتي اتخذن نفس القرار إلى أحد المنازل القريبة، وهناك تبادلنا قص الشعر، ثم عدت إلى الفصل الدراسي الذي بات المأوى الوحيد لنا، وبدأت أبكي كما لو أنني فقدت عضواً مهماً في جسدي. النساء تهتم بالشكل والمظهر، والشعر أحد أبرز مظاهر الجمال الشخصي الذي تريد المرأة المحافظة عليه، لكن العدوان حرمني من شعري». تضيف: «نعيش على الكفاف، ولا نعرف كيف أو متى يمكننا أن نستحم، وإن تمكنا من الاستحمام فإننا لا نستطيع الحصول على مستلزمات النظافة والعناية بالشعر والبشرة. أصبحت أحلم بالحصول على شامبو، وبدخول حمام نظيف يمكنني فيه الاستحمام براحة، وهذا صراع يومي نعيشه ضمن النزوح، وهو وضع صعب، وإن كان لا يقارن بأوضاع النساء اللاتي يقتلن ويجرحن أو يتعرضن للإهانة يومياً بسبب الحرب، لكنه يظل صعباً، فقد قتلت مشاعرنا قبل أن تقتل أنوثتنا».

وراح عدد كبير من النساء ضحايا منذ بداية العدوان الإسرائيلي، ووصلت الأعداد حسب تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في 23 مارس/آذار، إلى أكثر من 9100 شهيدة، كما تشكل النساء والأطفال نسبة 70 في المائة من الإصابات التي وصلت أرقامها إلى أكثر من 72 ألف إصابة. تعمل الطبيبة النفسية ريهام الغول على التدخل في حالات الأزمات النفسية ضمن طواقم الطوارئ التابعة لوكالة «أونروا» في مدينة رفح، وتشير إلى أن الأعراض المرضية النفسية تلاحق النساء في غزة منذ بداية العدوان، وقد تفاقمت خلال رحلة النزوح مع القلق الدائم والتوتر الحاد الذي يؤثر على صحة الجسد، وينعكس على مستويات النظافة المتوفرة، ويؤدي بالتالي إلى تساقط الشعر، والإصابة بالأمراض الجلدية، خصوصاً أن النساء يعشن في بيئة تقيد حريتهن الشخصية. وتؤيد الغول قرار النساء والفتيات اللاتي قررن قص الشعر رغم أنه مظهر جمالي للمرأة، وقصه يجعلها تشعر بوجود نقص في كينونتها الأنثوية، وتبين لـ«العربي الجديد»، أن «كثيرا من الإناث مضطرات إلى قص الشعر لأسباب صحية متعلقة بالنظافة، أو لأسباب نفسية كون ذلك يخفف عنهن عبء التفكير في طرق العناية به، وقد نصحت العديد منهن بذلك، وشعرن بقليل من التحسن بعد التخلص من شعرهن الطويل، خصوصاً في ظل أن الواقع يفرض عليهن البقاء بالحجاب طوال الوقت». تتابع: «70 في المائة من النساء اللواتي تلقين جلسات دعم نفسي جماعية كن يعانين من اضطرابات نفسية بسبب عدم تمتعهن بخصوصيتهن، فضلاً عن تدني مستوى النظافة، وعدم توفر المستلزمات التي يحتجنها، وعدم وجود وسائل للتفريغ النفسي. الضغط النفسي والقلق والتوتر تكون مضاعفة على المرأة مقارنة بالرجال بسبب القيود الاجتماعية الصارمة، وإبقائها في مساحة مقيدة للعناية بالأسرة، ويتزايد ذلك كثيراً في بيئة النزوح». وتوضح الغول: «معظم النساء النازحات لا يملكن مساحة خاصة في المكان الذي نزحت إليه عائلاتهن، وغالبيتهن يعشن في نفس المكان مع الأشقاء، أو مع العديد من الأطفال والنساء الآخريات، وحتى عدد من رجال العائلة، وذلك لعدم وجود مساحات كافية، وعادة ما يكون الشعر مغطى، ولا يتعرض للهواء أو الشمس، فهن يرتدين ملابس الصلاة طوال الوقت، وكل هذا ينعكس بالسلب على الشعر والجلد، وعلى أرض الواقع يصعب الحصول على الأدوية، أو حتى توفير العناصر الغذائية اللازمة لتغذية الشعر والجلد». وتضيف: «أجبرت الظروف النساء على التخلي عن مظاهر أنوثتهن، حتى إن الطفلات اضطررن إلى قص شعرهن، وكثيرات سيعانين من أمراض نفسية حادة لفترات طويلة، وقد يتحول بعضها إلى أمراض عضوية، وبعضهن مصابات باضطرابات في الدورة الشهرية بسبب القلق والتوتر، والبعض يعانين من عدم الاتزان العقلي».

لا توفر حياة النزوح أيّ خصوصية للإناث (محمد عابد/ فرانس برس)

9100
العدد التقديري للشهيدات منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي.

رمضان سوري ويمني وسوداني في مصر

كانت مصر خياراً جيداً بالنسبة للعديد من العرب الذين اضطروا إلى الفرار من بلادهم جراء الحروب، ومن بينهم اليمنيون والسوريون والسودانيون

القاهرة ـ **عبد الكريم سليم**

لم تنس اليمنية ابتهال الصلاحي تعليق عقد من المصابيح الصغيرة على شرفة شقتها في العاصمة المصرية القاهرة ابتهاجاً بشهر رمضان، وهي العادة التي اكتسبتها جراء عيشها في القاهرة لسنوات طويلة. أما داخل الشقة، فالزينة في كل ركن، وخصوصاً الفوانيس. وتقول: «نحاول إدخال بعض البهجة للتخفيف من وطأة اغتراب الأسرة عن الوطن»، وهو ما تراه في عيون أبنائها. وتوضح في حديثها لـ«العربي الجديد»: «بطالبني ابني بأن نفعل ذلك في رمضان المقبل في منزلنا في اليمن، ويأمل أن نعود للوطن قريباً بعدما يستقر، وهو أمل يراه بعين الطفل قريباً ونراه بعين الواقع بعيداً». ومع تأثر الأسرة اليمنية بالعادات الرمضانية المصرية، إلا أنها لا تزال تحافظ على الأطعمة اليمنية، ولم تنس أن تتضمن وجبات رمضان الأطباق الرئيسية اليمنية، ولا تخلو مائدة الأسرة من الشفوت والحساء والكاتلس والسمبوسة، وقد عثرت على مكونات بعضها في الأسواق المصرية بصعوبة، لكنها تفتقد بعض الأطباق مثل العتر لندرتها، أو لارتفاع سعرها بشكل مبالغ فيه، ما اضطرها إلى تقليل الكميات أو تخفيض مرات طبخها للأسرة.

وفي تقليد مصري شهير ومعتاد أكثر في شهر رمضان، حصلت ابتهال على طبق مصري من إحدى الجارات يحتوي على حلوى شرقية، وبات يُطلق عليه، على سبيل المزاح، الطبق الدوار، أي الذي يدور بين الجيران محملاً بكل صنف تصنعه أسرة ما وترسله إلى الجيران. فيرده الجيران بعد وضع صنف آخر من صنعهم في عملية تبادلية لا تنتهي. أحبت ابتهال العادة وأرسلت إلى الجيران طبق الشفوت المكون من خبز رقيق مخمر يطلق عليه في اليمن «اللحوح» وهو مشبع باللبن الرائب، بالإضافة إلى النعناع والثوم والفلفل والكزبرة الخضراء والخضار وحبات الرمان للزينة. وكانت تخشى ألا يعجبهم مذاقها الجديد عليهم، إلا أن المفاجأة كانت في أنهم أبدوا إعجاباً كبيراً به، وطلبوا منها مقاديره وكيفية صنعه، تضيف: «مصر دولة يسهل العيش فيها والاندماج مع ناسها، وخصوصاً أننا نحمل القيم نفسها وتقاليدنا متشابهة». وتكتظ القاهرة بعدد كبير من النازحين العرب، بدأت بالعراقيين عقب الحرب على العراق، ثم السوريين هرباً من بطش النظام السوري، ثم اليمنيين عقب سيطرة جماعة أنصار الله الحوثيين على العاصمة صنعاء، وأخيراً السودانيين عقب اندلاع الحرب هناك.

تبدأ مسرة، وهي ربة منزل سورية تقيم في الجيزة، حديثها مع «العربي الجديد» بترديد كلمات أغنية «رمضان في مصر حاجة تانية»، مضيفة أنها منذ أن جاءت إلى مصر قبل سنوات، وهي تشعر بأن شهر رمضان مختلف بالفعل عن سورية بل وعن بلدان أخرى زارتها خلال الشهر المبارك. تضيف: «عاداتنا وتقاليدنا تتشابه مع إخواننا المصريين، ما يُخفف علينا وطأة الاغتراب الذي امتد لنحو عقد من الزمان. ومع أننا في البداية لم نكن نستسيغ أن نصنع حلوى رمضان الشرقية، وأهلنا يبادرون في سورية، لكن تدافع إخواننا المصريون لمحاولة التخفيف عنا بداية بتقديم أطباق الحلوى لنا. ومع الوقت، صرنا نبادلهم الأطباق السورية، وعلى رأسها النابلسية، التي باتت جزءاً من مكونات المطبخ المصري». تضيف مسرة: «نحن شعب واحد في بلدين، ومصر وسورية كانتا في فترات متقطعة من التاريخ بلداً واحداً. لهذا اندمجنا في مصر بسرعة، وخصوصاً في طقوس رمضان الذي صار موسماً للتباري في الطعام في ما بيننا رغم كل الأزمات الاقتصادية. وأخيراً، استسلم المطبخ المصري للسوري والعكس، وصارت مكونات الاثنين متشابهة إلى حد كبير وانتشرت في المطاعم السورية في السوق، وبات المصريون يقلدون مكوناتها وعلى رأسها الشاورما».

ولم يقتصر الاندماج والتآلف مع طقوس رمضان على المصريين وضيوفهم، فقد تآلف الوافدون من اليمن وسورية والسودان معاً، لتنصهر العادات الرمضانية وتخفف من وطأة الاغتراب.

اعتادت أسرة إيمان حمد الطيب أن تحمل طعام الإفطار وتفترش به الساحة المقابلة لمبنيها في الخرطوم، لكي تشاركه مع الجيران والمارة من الصائمين، كعادة أهل منطقتها في السودان. وحين هربت إلى مدينة السادس من أكتوبر غرب القاهرة، فعلت الأمر نفسه. ولا يقتصر الأمر على الجيران من السودانيين، بل يدعو السودانيون الأشقاء السوريين ويشاركهم المصريون بأصناف طعامهم، لتصبح مائدة عربية بامتياز، مستغلين المساحات المفتوحة الواسعة التي تتميز بها أكتوبر كمدينة جديدة.

تضيف أمنة أن هناك تقاربا بين بعض العادات الرمضانية بين مصر والسودان، مشيرة إلى أن لدى السودانيين عادة شبيهة بموائد الرحمن المصرية اسمها «الضراء». يخرج الجميع بطعام الإفطار إلى الشارع مع الجيران والأهل، ويقوم الرجال بفك عمائمهم ويحجزون بها الطريق لإجبار المارة على الإفطار من مائدتهم. تضيف أن بعض ما خفف على السودانيين، وخصوصاً الشباب، ثقل فقدان رمضان بين الأهل هو استمرار بعض الأسر بهذه العادة، وخصوصاً في الحارات المصرية التي يكثر فيها السودانيون، فيفطر الجميع على مائدة واحدة. وتقول إيمان، وهي سودانية تنشط في دعم ورعاية أبناء بلدها في مصر، إنهم اعتادوا أن يكون الأسبوع الثاني من رمضان مخصصاً لتبادل العزومات الأسرية في بيوت الأقارب والأصدقاء. ومع تمزق الروابط بسبب تشتت الأسر والعائلات بين أكثر من بلد، وبين أكثر من منطقة في البلد نفسه، لم يتخل السودانيون عن عاداتهم، فصار الغريب قريباً يحل ضيفاً على مائدة الإفطار. وعلى الرغم من اختلاف الذائقة، إلا أن الكثير من المصريين أحبوا مائدة الإفطار السودانية المكونة من العصيدة أو القراصة، مع الملاح والبليلة والطعمية، وسلطة الروب والشوربة، بالإضافة إلى المشروب السوداني المعروف الحلو مر.

رمضان مصر يجمع مختلف الجنسيات (سيد حسن/ فرانس برس)

الطقوس الرمضانية كثيرة في مصر (أحمد سيد/ الأناضول)

الدنمارك: سوار الرجال الإلكتروني مطلب شعبي لحماية النساء

في مواجهة تفاقم ظاهرة العنف ضد النساء تدرس حكومة الدنمارك جدياً فرض ارتداء الرجال سواراً إلكترونياً لمراقبة تصرفاتهم مع زوجاتهم أو شريكاتهم السابقات، وعلى أن تشرع في تطبيق «مخطط تجريبي»

يهدف السوار الإلكتروني إلى إعادة الأمان والشعور بالأمان (العربي الجديد)

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

قبل نحو 10 سنوات اختارت السلطات النرويجية من أجل التعامل مع تزايد تعرض النساء للعنف من أزواجهن وشركائهن السابقين، والتي أدت إلى جرائم قتل في بعض الحالات، تطبيق سياسة مسؤولية المجتمع عن حمايتهن. وبعدما كانت الإجراءات السابقة تشمل حظر وصول الرجال إلى النساء المعنّفات عبر إجبارهم على توقيع تعهدات بعدم الاتصال بهن أو الوصول إليهن ومقابلتهن وجهاً لوجه، أجبر الرجال على ارتداء سوار إلكتروني يمنع انتقالهم ووصولهم إلى مناطق جغرافية محددة.

وسمح تحديد مناطق لتحرك هؤلاء الرجال ضمن محافظة أو قضاء عبر نظام التتبع المربوط بسوار، بمعرفة مرتكبي العنف، ومنح الشرطة الوقت الكافي لحماية النساء. ومنذ تطبيق هذه الحماية التي قد تمتد خمس سنوات انتهت محاولات الوصول إلى نساء معنّفات. بالتأكيد ليس ربط المعصم بسوار إلكتروني لسنوات أمراً مريحاً للرجال، لكن الدوائر الاجتماعية والأمنية في النرويج وجدت أن الإجراء يصب في مصلحة الطرفين، فهو يوصل الرجال إلى نقطة الاعتراف بالواقع الجديد، وبأن النساء لا يردن التواصل معهم أو العودة إليهم، وربما يقررون أن يواصلوا حياتهم ويتزوجوا مجدداً. أما النساء فمنحهن الإجراء فرصة استعادة الشعور بالأمان، ومن ثم فرصة إكمال حياتهن بصورة مختلفة، وبعيداً عن القلق الدائم». واللافت أن النرويج كانت تطبق سابقاً نظام إنذار خاص بالنساء المعنّفات الذي لم يمنع ارتكاب رجال جرائم قبل وصول الشرطة، وهو ما تعتمده الدنمارك حالياً، ما لا يمنع قتل بعضهم زوجاتهم السابقات، واستمرار كثيرين في خرق تعهد عدم التواصل معهن. وقبل أقل من 3 سنوات اقترح مشرعون من متوفرة في الدنمارك، ما يجعل حالة نساء أسوأ بكثير من أولئك في النرويج، وهو ما تؤكده أرقام رسمية في كوبنهاغن رسمت صورة سلبية لـ«مطاردتهن». ومن أجل توضيح معنى «المطاردة»، عرضت صحيفة دنماركية قصة ساني التي استطاع شريكها السابق التواصل معها وآلاتصال بها آلاف المرات خلال 53 يوماً، ما يدل بوضوح إلى احتمال تحوّل الاتصالات إلى هوس جدي قد ينتهي بجرائم عنف وقتل. وقبل أقل من 3 سنوات، قتل رجل زوجته السابقة رمياً بالرصاص في مدينة البورغ (شمال) بعدما تأخرت الشرطة في الوصول إليها إثر إطلاقها بنفسها جرس الإنذار. وكان هذا الشخص وقّع تعهداً بعدم التواصل مع القتيلة. ومنذ هذه الحادثة تصاعد السجال الدنماركي حيال «عكس المسؤولية» عبر فرض ارتداء الرجال سوار تعقّب، وزادت الدعوات لتبني نموذج النرويج. وعزز ذلك تزايد انتهاكات أوامر التقييد الزجرية للرجال نحو 145 في المائة بين عامي 2017 و2022، بحسب أرقام أصدرها مكتب المدعي العام في كوبنهاغن. وشهد عام 2017 تسجيل 2976 قضية انتهاك للتقييد، ثم ارتفع العدد إلى 7296 عام 2022، في حين انتهكت أوامر التقييد 5357 مرة عام 2023، بعضها من شركاء صنّفوا بأنهم «عنيفون». وأمام تفاقم ظاهرة العنف ضد النساء بدأت حكومة ائتلاف يميني ويسار الوسط الدنماركية التخطيط لتنفيذ تجربة فرض ارتداء الرجال سواراً إلكترونياً. وقال وزير العدل بيتر هاميلغورد إن «المخطط يشكل تجربة خاصة لحماية النساء من عنف الشركاء والمطاردة».

وتبحث الأحزاب الدنماركية حالياً نموذج الحماية الذي يمنح الشرطة القدرة على الوصول إلى الضحايا خلال دقائق، علماً أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن 118 ألف سيدة يتعرضن لعنف جسدي ونفسي، بينهن نحو 5 آلاف يعشن تهديدات وجودية. وتزداد في البلد جرائم «الغيرة» التي كانت تسمى «جرائم شرف» في بداية القرن العشرين، وتشمل أحياناً قتل الزوج أو الشريك السابق كل الأسرة بينهم الأطفال، ثم الانتحار. ويعطي الضغط الشعبي الكبير دفعة إضافية لتبني الدنمارك السوار الإلكتروني، علماً أن 57 ألف شخص وقّعوا خلال أقل من شهر عريضة تدعو إلى فرض حماية عكسية باستخدام سوار إلكتروني يرتديه الرجال، في «مبادرة شعبية» هدفت إلى إجبار البرلمانيين على مناقشة القانون. لكن «المبادرة الشعبية» لا تعني أنه يمكن تمرير الاقتراح وإصدار تشريعات في شأنه. وكانت «مبادرة شعبية» لحظر الختان جمعت التواقيع الـ50 ألفاً المطلوبة لرفعها إلى البرلمان، لكن مشروع القانون أسقط بضغط إسلامي - يهودي مشترك، باعتبار أن المنع يمس الشعائر الدينية. وحالياً يملك المشرعون الذين يؤيدون فرض قانون السوار الإلكتروني فرصة لجمع غالبية برلمانية، خاصة أن القرار يحظى بشعبية كبيرة.

تطبق النرويج نظام إنذار خاص بالمعنفات لكنه غير كاف لمنع الجرائم

ليس ربط المعصم بسوار إلكتروني طوال سنوات أمرا مريحا للرجال

«حزب الشعب الاشتراكي» (يسار)، بعدما شغلت جريمة قتل الرأي العام، تطبيق النموذج النرويجي الذي شهد تطويرات أتاحت وصول وحدات الشرطة إلى النساء بمجرد اقتراب الجناة المفترضين من حدود «المنطقة الحمراء». لكن هذه التطويرات غير